

دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي

The role of the Islamic financial industry in achieving financial inclusion

ط. د. قبائلي كمال¹، ط. د. وكال سمير²

¹ جامعة يحيى فارس المدينة الجزائرية kebaili.kamel@univ-medea.dz

² جامعة يحيى فارس المدينة الجزائرية oukal.samir@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/06/22

تاريخ القبول: 2022/11/14

تاريخ الاستلام: 2022/10/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال معرفة مختلف المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية ضمن عملياتها وخدماتها المصرفية، وللوصول إلى الهدف السابق استخدمنا المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل عبر مناقشة النقاط التالية: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية والمنتجات التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية، واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم، واقع الشمول المالي في بعض دول العالم ثم واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي.

خلصت الدراسة أن الصناعة المالية الإسلامية على غرار الدول الخليجية والسودانية وحتى الآسيوية خاصة ماليزيا واندونيسيا، عرفت تطوراً كبيراً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ولعبت دوراً في تمويل التنمية وتعزيز الشمول المالي لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الشمول المالي، أزمات مالية.

تصنيف JEL: G01, G32, G17

Abstract :

This study aims to assess the role of the Islamic financial industry in promoting financial inclusion, by identifying the various products offered by the Islamic financial industry within its banking operations and services. To reach the previous goal, we used the deductive approach with its description and analysis tools by discussing the following points: The concept of the Islamic financial industry and the products it offers, the reality of the Islamic financial industry in the world, the reality of financial inclusion in some countries of the world and then the reality of the Islamic Financial industry in Algeria and its role in promoting financial inclusion.

The study concluded that the Islamic financial industry experienced a major development after the global financial crisis like in the Gulf, Sudanese and even Asian countries, especially Malaysia and Indonesia. It played an important role in financing development and promoting the financial inclusion of these countries.

Keywords: Islamic financial industry, financial inclusion, financial crises.

JEL Classification Codes: G17 ,G32 ,G01

مقدمة :

كشفت الدراسات التي تناولت الصناعة المالية الإسلامية ، عن تطور وانتشار الصناعة المالية الإسلامية ، بشكل جعلها تنافس نظيرتها التقليدية ، بل تفوقت عليها في الكثير من معدلاتها ، والبداية من تقرير عن واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لسنة 2018 و2019 الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ، والذي أكد ان التمويل الإسلامي يشهد نموا مستمرا حول العالم ، حيث قدرت قيمة اصوله بنحو 2.4 تريليون دولار بنهاية 2017 ومن المتوقع ان ترتفع الى 3.8 تريليون دولار بحلول عام 2023 وتصدر البنوك والمصارف الإسلامية أعلى معدلاتها حسب تقرير "تومسون رويترز" بنسبة 74% وتحتل الصكوك المالية المرتبة الثانية ب16% والصناديق الاستثمارية الإسلامية ب3% ، وذكر البنك الدولي ان الاصول المالية الإسلامية تعرف معدل نمو تراكمي منذ 2009 قدر ب16% سنويا اي العام الذي عقب الازمة المالية العالمية 2008 وعرفت المصارف الإسلامية صمودا في وجه المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي سنة 2008.

من جهة أخرى يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في كل دول العالم خاصة الصاعدة في النمو باهتمام كبير إدراكا منهم للفرص الكامنة و الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية كملا شك في أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا أبرزت بوضوح الاهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الإسلامية الرقمية وتنوعية مستخدميها .

وفي هذا الاطار صرح محافظ بنك الجزائر بتاريخ 27 افريل 2020 بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بان بنك الجزائر اتخذ عدة لوائح تنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين ، ولعل اهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر هو النظام رقم :20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي كرس المعاملات البنكية الإسلامية لما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة لشرحية كبيرة من المتعاملين .

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومعرفة الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية و عينة من الدول الغربية والإسلامية ثم نعرض على واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر .

على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : **كيف تساهم الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟**

الفرضيات : من خلال الاشكالية المذكورة اعلاه يمكن استنتاج الفرضيات التالية :

- تعرف الصناعة المالية الإسلامية تطورا كبيرا خاصة بعد الازمة المالية الاخيرة لأنها تعتمد على الاقتصاد الحقيقي؛

- يعرف الشمول المالي تطبيقا واسعا خاصة البنود المتفق عليها من مجموعة العشرين.

- تعرف الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بداية محتشمة وغير مواكبة لما يحدث في العالم .

اهداف الدراسة : تهدف هاته الدراسة الى :

- التعرف اكثر على الصناعة المالية الإسلامية في العالم والجزائر .

- التعرف على الشمول المالي وادواته في العالم و ثم في الجزائر .

- جهود الجزائر في تطوير الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي .

منهج البحث و أدواته: من أجل الإلمام بكافة جوانب البحث والوصول للأهداف المرغوبة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك

بتقديم بعض المعلومات المتعلقة بمفهوم الصناعة المالية الإسلامية ، مع ذكر مختلف تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم من

خلال عرض تطور حجم أصولها ومنتجاتها ومساهماتها في تعزيز الشمول المالي ، و عرض تجربة الجزائر بتحليل أهم ما جاء في التقارير السنوية الأخيرة في البنك العالمي ومواقع بنك الجزائر والمؤسسات الإحصائية حول الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة فلاق صليحة وسوداني نادية وحمدي معمر (2021) : بعنوان " تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر " مقال في مجلة المعيار، جامعة قسنطينة المجلد 12 ، العدد 01 ، 2021، جامعة قسنطينة الجزائر، وكانت اشكالية الدراسة " فيما تكمن آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز ودعم الشمول المالي في الجزائر؟ وكانت الدراسة تهدف الى التعرف على مفهوم الشمول المالي، وتشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وتوضيح سبل تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وقسم الباحثان الدراسة الى 3 محاور، اثنين للجزء النظري والجزء الثالث حول اليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول بالجزائر واستعمل الباحثان في دراستهم المنهج التحليلي ومن النتائج المتوصل اليها : يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية حيث يسمح بتوزيع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بمجودتها لجذب اكبر عدد من العملاء ، تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من الاستبعاد المالي وقدره بنك الجزائر ب33% من الكتلة النقدية(M2) أي ب4675 مليار دينار وهذا سنة 2017 ، قامت الجزائر بخطوة هامة ولو متأخرة بموجب النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي اتاح للبنوك والمؤسسات المالية انشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية ، هيمنة القطاع المالي العمومي على السوق الجزائري وتقدم منتجات متشابهة وغير تنافسية ، زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات الإسلامية والية تفعيلها وتطبيقها لجميع الاطراف يساهم في تحقيق الشمول المالي .

2- دراسة مصطفى عبد اللطيف ، بوهريرة عباس (2020) : بعنوان " تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية - اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية نموذجاً ، مقال في المجلة الدولية للمالية الريادية IREF، المجلد 03 العدد 1 ص : 54-71 وكانت اشكالية الدراسة حول " تحليل واقع الصناعة المالية الإسلامية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في تلك الاقتصاديات " ومن النتائج المتوصل اليها أن الصناعة المالية الإسلامية رغم الأداء المعترف الذي حققته خلال العقد الأخير إلّا أنّ هناك فجوة كبيرة مقارنة بالصناعة التقليدية في اقتصاديات الصاعدة والنامية حتى في تلك ذات الأغلبية المسلمة، كما أن عمليات الشمول المالي لا تزال معتبرة في تلك الاقتصاديات رغم الميزة النسبية التي تكتسبها الصناعة المالية الإسلامية في ملء الشغور المالي الذي تعجز عنه المالية التقليدية ومن التوصيات التي قدمها الباحثان:

- على سلطات الإشراف المالي وواضعي السياسة النقدية إيلاء أهمية لمعتمدي الصناعة المالية الإسلامية في ما يخص ترتيبات وإجراءات الرقابة عليهم بما يتوافق مع خصائص الأصول المالية التي يتعاملون بها ، كما ينبغي على سلطات الإشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص معرفة محددات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية، و تطوير البدائل عن السندات التقليدية فلا تزال الصناديق والصكوك الإسلامية لا تسهم في القطاعات المالية أو الصناعة الإسلامية إلا في حدود معتبرة نسبيا.

1- مفاهيم حول الصناعة المالية الإسلامية :

1-1- تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

يمكن إعطاء عدة تعريف للصناعة المالية الإسلامية منها: هي " ابتكار لحلول مالية، فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها" تقدم حلولاً فهي بذلك تلي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة ولكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو التمويل(منال & نوال، 2021، ص: 592- 593).

كذلك هي "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع "

كما يمكن تعريفه (جدي، 2014/2015، ص 120):

" مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات كالعلاقات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل ككل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف"

وبصفة عامة " الصناعة المالية الإسلامية على أنها عملية تركز على تطوير منتجات مالية قديمة بصيغ جديدة، أي ابتكار لمنتجات مالية جديدة بصيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية لإيجاد الحلول للمشاكل التمويلية والتقليل من المخاطر"

1-2 - مفهوم المصرف الاسلامي :

المصرف الاسلامي هو ذلك المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة " والمصرف الاسلامي كمؤسسة مالية يخضع للجوانب القانونية التي تقرها التشريعات المصرفية بالإضافة الى اخذه بالضوابط الشرعية ، وعلى ذلك نجد ان الموارد الذاتية (رأس المال، والاحتياطيات، الارباح غير الموزعة) والموارد الخارجية (الودائع بأنواعها) لها ضوابطها الشرعية بالإضافة الى الضوابط القانونية ، كما ان " التمويل" له صيغ تختلف عن القروض من أهمها المضاربة ، المشاركة وبيع المراجحة ، و الاستصناع والاجارة... الخ ، ولكل صيغة من هذه الصيغ ضوابطها الشرعية والقانونية والائتمانية التي تحقق الرقابة على الائتمان والحرص على عودة الاموال مرة اخرى الى المصرف ، كما تقوم المصارف بأداء كل الخدمات المصرفية المقررة والتي لا تخالف احكام المال في الاسلام .

1-3- ابرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية :

من ابرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية نذكر ما يلي :

1-3-1- المنتجات المالية القائمة على المشاركة في الأرباح: وتنقسم إلى (الرشيد، 2015، ص 78):

-المشاركة: يقدم كل من البنك والعمل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا لحصة في رأس المال ومستحقا لنصيبه من الربح أو الخسارة.

-**المضاربة**: مثل أن يُقدم البنك المال ويُسمى المضارب بماله، بينما يُقدم الطرف الآخر العمل ويُسمى المضارب بعمله، بحيث تتم تحميل الخسارة المالية لصاحب رأس المال، بينما يتحمل المضارب بعمله خسارة جهده فقط ، أما الأرباح فيتم تقسيمها وفق العقد المبرم، وهذا هو التطبيق الفعلي لمبدأ الغنم بالغرم.

1-3-2- المنتجات المالية القائمة على عقود البيع والاجارة : وتنقسم إلى (لخضر، 2020، ص 7):

- **المرابحة** : وهي البيع بمثل الثمن مع زيادة ربح معلوم، أو البيع برأسمال معلوم وبيع معلوم.

-**السلم** : تسمح هذه الصيغة للمصرف الاسلامي بشراء سلعة معينة مؤجلة التسليم ويتم دفع ثمنها فورا، حيث يستفيد المصرف من رخص سعرها عند التعاقد مقارنة بالأسعار الجارية في السوق، ويحقق من وراء ذلك ربحا

-**الاستصناع** : يقوم المصرف من خلاله بتمويل صناعة أو بطلب مصنع معين من الصانع، ويسلمه للزبون الذي يحتاج هذا المنتج، ويحقق من وراء ذلك ربحا.

-**1-3-3 الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك**: يقوم المصرف بشراء الأصل الثابت المطلوب، وتأجير المنافع بناء على طلب الزبون، أي تؤجر له اجارة تشغيلية منتهية بالتمليك مع الوعد بالبيع في نهاية مدة عقد الاجارة او خلالها حسب الاتفاق المبرم عند العقد.

-**1-3-4 الأسهم** : هي صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول بالطرق التجارية وغير قابلة للتجزئة، تنقسم إلى قسمين الاسهم العادية والتي ليس لحاملها أي حق ذات طبيعة خاصة والأسهم الممتازة والتي يحظى حاملها بأفضلية في توزيع الارباح والاسهم الممتازة والتي تحظى بأفضلية بتوزيع الارباح.

-**1-3-5 صكوك الاستثمار الشرعية** : تعد بديلا للسندات المستعملة في المعاملات التقليدية والمحرم شرعا وتعرف بانها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات في وحدات مشروع معين، او نشاط استثماري خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما اصدرت من اجله وهي عدة انواع :

-**أ- صكوك المضاربة** : وتعرف بانها " الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه وبحسب النسب المعلنة على الشيوخ البقية من الأرباح الصافية وتميز صكوك المضاربة ب:

- قابليتها للتداول في أسواق راس المال، ويمكن إصدارها لتشمل كافة القطاعات الزراعية والخدمية والعقارية؛

- سهولة الرقابة عليها من الجهات المستفيدة من التمويل لارتباطها بموجودات عينية؛

- يمكن عمل ترتيبات عينية لضمان هذه الصكوك من طرف ثالث وذلك لتوفير الاطمئنان للمستثمرين.

-**ب- صكوك المشاركة**: هي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة ، وتطرح لجمع مبلغ من المال، إذ تمثل هذه الصكوك حصة المشارك في رأسمال المشاركة، وهذه الصكوك تشبه الأسهم ولكن تختلف عنها في كونها مؤقتة بمشروع معين أو مدة معينة، ولحامل الصك الحق في ملكية جزء كبير من صافي أصول الشركة وحق الربح الذي يتحقق، وهي تختلف عن صكوك المضاربة

في حق صاحبها في المشاركة في الإدارة وحملة صكوك المضاربة يحصلون على جزء من الربح والمضارب يحصل على الجزء الآخر، أما الخسارة التي لم تكن من تقصير من المضارب فيتحملها حملة الصكوك فقط (لعمش & شرقي، 2015، ص 14).

تتميز صكوك المشاركة بجملة من الخصائص أهمها:

- قليلة المخاطر الاستثمارية لأنها تستند إلى أصول اقتصادية ذات ربحية عالية وإدارة كفئة وتنوع كبير.
- يمكن تسيلها في أي لحظة في السوق المالي، ويمكن استخدامها في تسوية في المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد.
- ذات ربحية عالية مقارنة بأوجه الاستثمار الأخرى المتاحة.

ج- صكوك المراجعة: هي عملية بيع سلعة بثمنها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم، يتم التعامل بهذه الصكوك في السوق الأولية وخاصة في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المراجعة، بينما تداولها في السوق الثانوية يعتبر مخالفا للشرعية لأن بيع المراجعة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فهو يعتبر دينا (وبيع الدين لا يميزه الفقهاء) ، ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجيز تداول المراجعة ولكن ضمن وعاء غالبيتها من الأصول الأخرى، كتعاقدات الاجارة والمشاركة أو المقارضة مثلا، تتميز صكوك المراجعة بقدرتها على إشباع حاجات الأفراد من السلع وغيرها من الحاجيات، كذلك تساهم في فتح مجالات ملائمة للاستثمار وتحقيق عوائد مجنة للمستثمرين، تعمل على تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي (ابراهيم، 2012، ص 81).

د- صكوك الاجارة : هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود اجارة أو تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، فهذه الصكوك تمثل أعيان معمل أو ملكية خدمات مستقبلية، وتطرح لجمع مبلغ لشراء موجود كبير وتأجيرها تأجيرا تشغيليا أو منتهايا بالتملك لجهة ما، ويوزع عائد أقساط الاجارة على حملة الصكوك.

تتمتع هذه الصكوك بعدة خصائص أهمها: ثبات العائد، قلة المخاطر وخضوعها لعوامل الطلب والعرض في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بأجال متعددة ولأعيان متنوعة.

هـ- صكوك السلم: هي صكوك تتمتع ببيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من فئة الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة: أي لا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري، فهي تعتبر من بين الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتطرح لجمع مبلغ معين وتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه تسلم بعد مدة.

و- صكوك الإستصناع : تشبه هذه الصكوك صكوك السلم، فهي تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والبيع في الحالتين لا يزال في ذمة البائع بالسلم لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين (البائع أو المشتري)، وتطرح هذه العقود لجمع مبلغ مالي لإنشاء مبنى أو صناعة آلة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها.

1-3-6- المشتقات المالية الإسلامية:

أ- بيع العربون: هو اتفاق بين طرفين على أن يدفع الطرف الأول (المشتري) للطرف الثاني (البائع) قيمة أصل ما على أن يتم تنفيذ

الشراء في وقت لاحق محدد، بحيث إذا لم يتم الشراء يحتفظ البائع بذلك الجزء من الثمن، وبالتالي يعد هذا العقد ملزماً في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه أما المشتري فيمتلك الخيار خلال المدة المتفق عليها.

ب- عقد السلم: هو صيغة للتمويل من خلال تقديم نقد حاضر مقابل أصل موصوف مؤجل في الذمة، وهذه الصيغة تمتاز بتقديم التمويل فوراً مقابل عوض مضمون في ذمة المدين، تتميز هذه الصكوك بقدرتها جذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يحصلون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، حيث تتميز هذه الصكوك بأنها توفر التمويل اللازم للمنتجين ورجال الأعمال حسب الأحكام الشرعية، وتحصل على تشغيل أموال المستثمرين بربح جيد، كما تضمن الحصول على السلعة وقت الحاجة إليها وبسعر مناسب.

ج- عقد الإستصناع : هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بصفات خاصة وبثمن محدد.

تتميز هذه الصكوك بتوفيرها تمويلاً متوسط الأجل كتلبية للاحتياجات التمويلية لتصنع سلع محددة أو سد الحاجة منها أو بيعها، كما يمكن استعمال هذه الصكوك لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى، بالإضافة إلى مساهمتها في تمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق وغيرها.

1-3-7 - التوريق الاسلامي: هو عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية، ولأهمية هذه التقنية تحقق البنوك الإسلامية عدة مزايا من خلال التعامل به، يمكن توضيحها فيما يلي:

- هو وسيلة مستقرة و متجددة للحصول على مصادر التمويل، حيث يمكن استخدامها في تمويل مجموعة كبيرة من الاستثمارات الجديدة.

- تحسين الربحية والميزانيات العامة للبنوك بما يتيح التوريق من استبعاد الاستثمارات التي يتم توريقها من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك تتخلص البنوك من الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، وبذلك يعتبر التوريق أحد صور الاستثمار خارج بنود الميزانية والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الالتزامات العرضية، ويتميز بأنه استثمار في أنشطة داخل الميزانية.

1-3-8- المنتجات المالية الإسلامية المركبة :

لقد تمت هندسة منتجات مالية تقوم فكرتها على دمج صيغتين أو أكثر من صيغ التمويل والاستثمار التي يتركز عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وامتدت هذه الهندسة حتى للصكوك الإسلامية من خلال تركيب نوعين أو أكثر منها لتعطي منتجاً مالياً مستحدثاً، ونعرض فيما يلي بعض هذه الأنواع (لعمش & شربي، 2015، ص 13):

أ- بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة: يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي :

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة؛
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأموال الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية؛

- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق، وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المراجعة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون أيضاً مكماً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

ب- الممارسة المشتركة: تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي لأراضي صالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد، يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار، ومن شروطها:

- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها؛

- يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف؛

- يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض المملوكة.

ج- الممارسة المقرونة بالبيع والإجارة: تقوم الممارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر، وتعتبر الممارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

2- الأطار النظري للشمول المالي

مفهوم الشمول المالي:

تزايدت أهمية تعزيز الشمول المالي في السنوات الأخيرة خصوصاً مع تداعيات الأزمة المالية، ليصبح توفير الخدمة المالية لجميع أفراد المجتمع أولى أولويات دول العالم، وبالأخص الدول النامية، وفيما يلي سنحاول إعطاء نظرة عن الشمول المالي .

1-2 - مفهوم الشمول المالي

تنوعت التعاريف بالنسبة للشمول المالي حيث يعني " قدرة الأفراد على الوصول إلى جميع المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بسهولة وبأسعار معقولة بغض النظر عن خلفيتهم أو دخلهم، من خلال قنوات رسمية تتسم بالاستدامة والمسؤولية وتشمل هذه المنتجات والخدمات كل من الخدمات المصرفية ، والائتمان ، والتأمين والمعاشات التقاعدية والمدخرات ، فضلاً عن المعاملات وأنظمة الدفع ، وكذا استخدام التكنولوجيا المالية" (الطيب، 2020، ص 5)

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والشبكة الدولية للتشفيف المالي INFE " هو العملية التي من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل النوعية والتشفيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (معمرو، 2019 ، ص 03)

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه (شني، 2018، ص 104) "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً" من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يتركز عليها الشمول المالي وهي (شني، 2018، ص 104):

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛

- القدرة المالية من خلال ادارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛

- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛

- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2-2 قياس مستوى الشمول المالي : يقاس الشمول المالي بمؤشرات تتناول ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في (مصطفى، 2020، ص 10) :

أ - المجموعة الاولى: تركز هذه المجموعة على الحسابات الرسمية لنمط الوساطة المالية وهي تقيس اليات استخدام الحسابات المصرفية والغرض منها (معدل الاستخدام ، طريقة الوصول....) ، نوع ومستوى الحواجز التي تعوق استخدام الحسابات المصرفية ، بدائل الحسابات الرسمية (الدفع بواسطة الموبايل ، الهواتف النقالة)

ب- المجموعة الثانية : تركز هذه المجموعة على مؤشرات سلوك المدخرات ، وتعلق باستخدام الحسابات ومؤشرات اخرى تحلل طرق استخدام الادخار لدى المجتمع (الثقافة المصرفية).

ج- المجموعة الثالثة : تركز هذه المجموعة على نمط التمويل والقروض بحيث تركز على مصادر الاقتراض (الرسمية وغير الرسمية) اغراض الاقتراض ، مدى استخدام بطاقات الائتمان ، استخدام منتجات التأمين .

2-3- أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (معمرو، 2019 ، ص : 282):

ا- الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام المالي الذي لا تتوافر لدى كافة الشرائح السكانية فيه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار؛

ب- الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية: يتحقق ذلك من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

ت- الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو.

ث- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل ومن خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية .

- كما تكمن أهمية الشمول المالي في (بلقاسم، 2007 ، ص 12) :

- يساهم الشمول المالي في "تحسين الوصول إلى منتجات وخدمات التامين التي تعتبر أساسية في معالجة مواطن الضعف في أي نوع من الأعمال

- تعزيز كفاءة النظام المالي واستقراره ونزاهته لان المشاركة الفعالة في القطاع المالي الرسمي من جانب المدخرين والمقترضين من شأنها أن تحسن فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية وكفاءة الوساطة المالية من خلال و زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية و تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد من خلال محاربة الفقر و الأمية.

- الشمول المالي هو السبيل لاستخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبأسعار معقولة لتقليل الحسابات غير الرسمية؛ و تقليل لجوء الأفراد إلى الاقتصاد الموازي من خلال تقديم خدمات مالية ذات جودة وميزة تنافسية.

2-4- ابعاد الشمول المالي: تتمثل الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في (معمر، 2019 ، ص 282):

ا- الوصول الى الخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من الخدمات المصرفية ؛

ب - استخدام الخدمات المالية: يشير بُعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

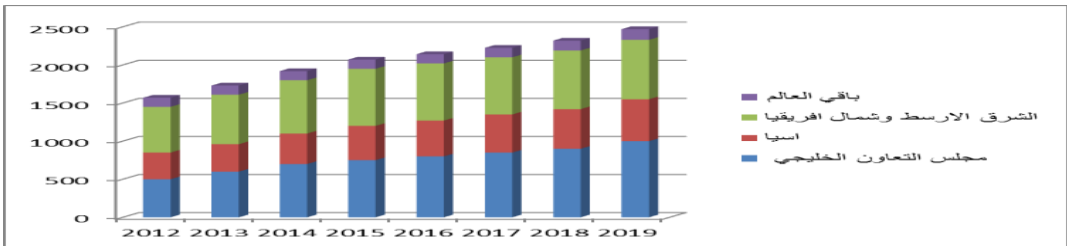
ث- جودة الخدمات المالية: يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر جودة الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة ، وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي(شني، 2018، ص 111):

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛

- **الشفافية :** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.
- **الراحة والسهولة :** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
- **حماية المستهلك :** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- **التثقيف المالي :** وقياس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
- **المدىونية أو السلوك المالي :** وهي سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- **العوائق الائتمانية :** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

3- واقع الصناعة المالية الإسلامية : نحاول في هذا الجزء تحليل ومناقشة تطور الصناعة المالية الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية ولتأخذ الفترة 2012-2019 حيث بينت دراسة (مصطفى & بوهريه، 2020) ان الصناعة المالية الإسلامية عرفت صمودا ضد مخاطر الأزمة المالية العالمية 2008، ثم عرف عَقَب ذلك نمو متزايدا من خلال توفرها على وسائل مالية بديلة ووساطة أكثر امانا ومنصة أكثر تنوعا لتخصيص الاموال المستثمرة، حتى في الاقتصاديات المتطورة التي لا تدين بالمالية الإسلامية، فقد حدثت تطورات مهمة في كل فئة من فئات الاصول المالية الإسلامية الأساسية (المصارف الإسلامية ، الصكوك الإسلامية ، خدمات التكافل) مدفوعا بإيلاء اهتمام أكبر من قبل تلك الاقتصاديات في تبني ودعم المالية الإسلامية وتحفيز من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والرسم البياني ادناه يبين تطور الصناعة المالية الإسلامية في العقد الاخير، حيث شهدت الفترة 2010 -2015 صمود الاصول المالية الإسلامية مقارنة مع الاصول الربوية او الاصول الحساسة لأسعار الفائدة وعرفت نموا ب20.4% وانتقلت من 1.6 تريليون دولار تقريبا سنة 2012 الى 1.85 تريليون دولار سنة 2014 وتتركز اغلب اصول الصناعة المالية الإسلامية في الشرق الاوسط واسيا فمن خلال بيانات ifsb (<https://www.ifsb.org/index.php>) حيث ان كل من ايران، بنغلاديش ، ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا اللذين يتمتع فيهما التمويل الاسلامي بأهمية نظامية.

رسم بياني رقم (01) : تطور اصول الصناعة المالية الإسلامية (الوحدة مليار دولار)



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) للفترة 2012-2019

بالنسبة للفترة ما بين 2015 - 2017 شهدت تباطؤ في نمو حجم الصناعة الإسلامية ويعود الى التراجع في اداء الصناديق الإسلامية حيث فقدت حوالي 56 مليار دولار من أصولها ولتعرف التعافي فيما بعد ويرجع الى تحسن الاقتصاد العالمي واداء الاقتصاديات الصاعدة والنامية منها في هذه الفترة (مصطفى & بوهريه, 2020, ص: 6-8 بتصرف). كما ان القطاع عرف نموا ضعيفا في عام 2020 حيث تتحرك البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم للحفاظ على قواعدها الرأسمالية عوض توسيع عملياتها، اذ تواجه التداعيات الاقتصادية لكوفيد-19 على الرغم من أن النتائج النهائية للبنوك الإسلامية في الأسواق الأساسية قد تعرضت لضربة موجعة خلال الوباء، إلا أن ذلك سيقابل بضخ السيولة من حُزم الإنقاذ الحكومية(منال & نوال, 2021, ص 598).

3-2- توزيع الصناعة المالية الإسلامية حسب المنطقة :

كما ذكرنا سابقا استحوذت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 45.4% تليها منطقة الشرق الاوسط وجنوب اسيا (MESA) بنسبة 25.9%، ومنطقة جنوب شرق اسيا بنسبة 23.5% ، وافريقيا بنسبة قليلة 1.6% الا انها الجهود المبذولة تبشر بأفاق جيدة مستقبلا والجدول ادناه يبين التوزيع الجغرافي للأصول المالية لعام 2019 (GCC يمثل مجلس التعاون الخليجي) حيث تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأكبر من أصول المالية الإسلامية بنسبة 74% ، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 22% ، ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 4% واخيرا صناعة التأمين التكافلي بنسبة 1%(منال & نوال, 2021, ص 597).

جدول رقم (01): التوزيع الجغرافي للأصول المالية الإسلامية حسب المنطقة (الوحدة بليون دولار)

Region	banking assets	sukuk outstanding	ISLAMIC funds' Assets	Takaful Contributions	Total	Share
GCC	854	204,5	36,4	11,7	1106,6	45,40%
south- East Asia	240,5	303,3	26,7	3,02	573,5	23,50%
Middle East and South Asia	584,3	19,1	16,5	11,36	631,3	25,90%
Africa	33,9	1,8	1,6	0,55	37,9	1,60%
Others	53,1	14,7	21,1	0,44	89,3	3,70%
Total	1,765,8	543,40%	102,3	27,07	2438,6	100%
Shara	72,40%	23,3	4,20%	1,10%	100%	

المصدر : مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) تقرير 2020-2012p

3-3 واقع الشمول المالي في بعض العالم :

من خلال بيانات البنك العالمي حول الشمول المالي ومن خلال الجدول ادناه لبيانات الشمول المالي لسنة 2017 نلاحظ ان نسبة امتلاك بطاقات الائتمان ضعيفة في دول العالم الثالث فلو نقارن بين المانيا التي تقدر نسبة امتلاك بطاقة الائتمان ب53% وتركيا 42% فهي مرتفعة بينما تعرف دول اخرى كماليزيا وجنوب افريقيا نسبة لا بأس بها في حدود 23% بينما في عالمنا العربي فهي متأخرة كالجائز ومصر اذ تقدر ب3% وهذا يؤثر على المعاملات التجارية والتجارة الالكترونية اي 97 % من السكان مستبعدة ماليا في الجائز مع ان هذا الرقم تضاعف عدة مرات اثناء وباء كورونا.

كما ان مؤشر دفع الفواتير باستعمال الهاتف المحمول يختلف من بلد لأخر ففي المانيا يبلغ 88% اي استعمال كبير للتكنولوجيا المالية وتركيا بنسبة 53% اي نصف السكان يستعمل الهاتف المحمول لدفع الفواتير كما ان كل من ماليزيا واندونيسيا وجنوب افريقيا تحاول اللحاق بالدول المتقدمة اما بقية الدول العربية والافريقية فهي متأخرة جدا في استعمال التكنولوجيا المالية باستثناء دول الخليج، فمثلا الجائز لا تتجاوز النسبة 3% سنة 2017 اي مليون ونصف فقط من مجموع السكان . كذلك نفس الشيء تقريبا في يخص دفع الفواتير عن طريق الانترنت نلاحظ انه مرتفع في الدول الاوروبية كألمانيا وتركيا ومتوسط في ماليزيا وجنوب افريقيا وضعيف في الدول العربية والافريقية كالجائز ومصر واثيوبيا.

بالنسبة لعدم فتح حساب لعدم كفاية الاموال نلاحظ انه قليل في الدول الاوروبية او يكاد يكون منعدم وضعيف في دول جنوب شرق اسيا ومرتفع في الدول العربية كتونس والمغرب ومصر مع انه في الجائز يمثل 21% اذ لا يشكل عائقا هذا المؤشر ، ويمكن تفسير هذا المؤشر " عدم كفاية الاموال يلعب دورا في فتح الحسابات البنكية، بالنسبة لمؤشر عدم فتح حساب لبعده المؤسسة المالية عن المنزل اي الكثافة المالية فنلاحظ انها ترتفع في الدول العربية لعدم وجود توزيع كبير وعادل للمؤسسات المالية ووجود انتشار كبير للمؤسسات المالية في الدول الاوروبية والجنوب شرق اسيا

4-3 واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

يعتبر الامر 02-18 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وهو أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية غير أن القانون شابه بعض الغموض، فتم إصدار النظام 02/20 بداية من سنة 2020 والذي هدف الامر 02/18 إلى تجديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد ، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية لم يجد النظام طريقه للتطبيق لعدة اعتبارات اهمها التغيرات السياسية التي حصلت في الجزائر قبل ان يدخل الاقتصاد العالمي في صراع مع انتشار وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط، غير أن ذلك لم يمنع من إصدار النظام 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020 والذي اتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية واشترط ان يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى كون عدد المصارف وشركات التأمين الإسلامية في الجزائر محدود، مقارنة مع الدول العربية حيث تحتوي على عدد قليل من المصارف الإسلامية والبالغ عددها اثنان (02) بنك البركة ومصرف السلام (معمر، 2019 ، ص 285)

3-4-1- البنوك الاسلامية في الجزائر : بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 سمح بنك الجزائر بإنشاء البنوك الخاصة ومنها البنوك الاسلامية والنوافذ الاسلامية(منال & نوال، 2021، ص 603):

- **بنك البركة :** تأسس سنة 1990 وهو اول بنك اسلامي في الجزائر من مجموعة البركة المصرفية (البحرين) براس مال 5000.000.000 دج قدرت ميزانيه سنة 2019 ب 261568 مليون دينار جزائري والناتج الصافي ب 6333 مليون دينار جزائري

- **بنك السلام:** تأسس سنة 2008 قدرت مجموع اصوله سنة 2019 ب 131019 مليون دينار وبأرباح صافية قدرت ب 1589 مليون دينار جزائري بزيادة قدرت ب 66% عن السنة التي قبلها .

- **النوافذ الاسلامية :** اطلقت عدة بنوك نوافذ اسلامية ومنها :

- **بنك الخليج الجزائري:** هو بنك اجنبي تأسس سنة 2003 ويعود الى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كبيكو) يقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الاسلامية.

- **تروست بنك :** نافذة اسلامية يوفر لعملائه حلول تمويلية وفق صيغة المراجعة ، اضافة الى حساب للتوفير التشاركي

- **التامين التكافلي:** ومن المؤسسات في هذا المجال(منال & نوال، 2021، ص 606) :

- **شركة سلامة للتأمين بالجزائر :** فرع الشركة العربية الاسلامية (اياك) الامارتية تأسس الفرع في 2006 وتعتمد التأمين التكافلي ومن منتجاتها التأمين التكافلي وتراكم راس المال ، التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية وقدر رقم اعمال التأمين التكافلي في الجزائر سنة 2018 ب 5100 مليون دينار.

النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية : بلغ عدد النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية 130 شبكا حسب تصريح وزير المالية إيمان بن عبد الرحمان للبرلمان في 16 مارس 2021 (بعد صدور النظام 02/20) وتحصلت ثلاث بنوك على ترخيص لتسويق المنتجات الموافقة للشريعة الاسلامية وهي BNA، CPA، CNEP في انتظار BDL عن قريب (وكالة الانباء الجزائرية ، 2021).

3-4-2- واقع الشمول المالي في الجزائر :

1- تطور استخدام البطاقات البنكية في الجزائر:

رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان الى ان الدفع بأجهزة TPE نتيجة عدم الثقة من جهة المواطن وضعف الانترنت وخوف المتعاملين الاقتصاديين من كشف ارقام اعمالهم وبالتالي ارتفاع الضرائب مع ذلك نلاحظ ارتفاع في اقتناء الاجهزة يقدر ب 78.75 % من سنة 2016 الى غاية 2019 ، كما عرف المبلغ الاجمالي المتعامل به ارتفاع بنسبة 431% في ظرف ثلاث سنوات (انظر الجدول) .

جدول رقم(03): تطور الدفع الالكتروني عبر ثنائيات الدفع الالكتروني TPE من حيث العدد والحجم والقيمة للفترة 2016-2019.

السنوات	عدد ثنائيات الدفع الالكتروني	المبلغ الاجمالي لعمليات الدفع عبر ثنائيات الدفع الالكتروني	المبلغ الاجمالي لعمليات الدفع عبر ثنائيات الدفع الالكتروني	نسبة ارتفاع مبلغ الاجمالي لعمليات الدفع بالنسبة لسنة 2016 (%)
2016	5049	65501	444508902,40	/
2017	11985	122694	861775368,90	52%
2018	15397	190898	1335334130,76	300%
2019	23762	523235	1916994721,11	431%

Source¹: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

ب- تطور الدفع عبر الانترنت في الجزائر : انطلق نظام الدفع عبر الانترنت سنة 2016 بحيث مكن حاملي بطاقة CIB او البطاقة الذهبية لبريد الجزائر GOLD من دفع الفواتير وكذا الخدمات عبر الانترنت على المواقع الالكترونية المعتمدة و الجدول (3) يوضح تطور الدفع الالكتروني عبر الانترنت من سنة 2016 الى غاية 2020 والاشهر الاولى من سنة 2021

جدول رقم (04) : بيانات الشمول المالي في الجزائر

القطاع / السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	جانفي 2021	فيفري 2021	مارس 2021
اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	576474	472989	570159
نقل	388	5677	871	6292	11350	2965	2469	3445
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	696	132	143
كهرباء + ماء	391	12414	29722	38826	85676	6285	8788	10497
ادارة	0	0	1455	2432	68395	28239	224	458
خدمات	0	0	0	5056	213175	24231	31567	41879
بيع بضائع	0	0	0	0	235	34	74	465
مجموع العمليات	7366	107844	176982	202480	4593960	638924	5E+05	627046

Source²: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر ارتفاع مستمرا خلال هذه الفترة ، حيث بلغت في سنة 2016 ما قيمته 7366 عملية لتصل إلى غاية 2020 إلى 593 960 4 عملية وعرفت هذه العمليات قفزة نوعية منذ ظهور فيروس كورونا في الجزائر وبلغت في شهر مارس 2021 إلى 627046 عملية أي بزيادة تساوي عمليات سنة 2016 كاملة و سجلت عمليات الدفع الإلكتروني ارتفاعا مستمرا على مستوى العديد من القطاعات كقطاع النقل والاتصالات ، كما أدى فيروس كورونا إلى ظهور عمليات الدفع الإلكتروني في بعض القطاعات كقطاع بيع البضائع الذي كان يساوي الصفر في سنة 2019 ليرتفع إلى 465 عملية في شهر مارس 2021 .

ج- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

من خلال الجدول ادناه لبيانات الشمول المالي لسنة 2017 نلاحظ ان نسبة امتلاك بطاقات الائتمان ضعيفة جدا في الجزائر اذ تقدر بـ 3% من عدد السكان لأكثر من 15 سنة وهذا يؤثر على المعاملات التجارية والتجارة الالكترونية اي 97 % من السكان مستبعدة ماليا في الجزائر مع ان هذا الرقم عرف تحسنا اثناء وباء كورونا ، كما ان مؤشر دفع الفواتير باستعمال الهاتف المحمول فهي متأخرة جدا في استعمال التكنولوجيا المالية اذ لا تتجاوز النسبة 3% سنة 2017 اي مليون ونصف فقط من مجموع السكان، كذلك نفس الشيء تقريبا في يخص دفع الفواتير عن طريق الانترنت نلاحظ ان المؤشر ضعيف في الجزائر بالنسبة لعدم فتح حساب لعدم كفاية الاموال نلاحظ انه منخفض في الدول الاوروبية (كما راسنا سابقا) او يكاد يكون منعدم اما في الجزائر يمثل 21% اذ لا يشكل عائقا هذا المؤشر ، ويمكن تفسير هذا المؤشر " عدم كفاية الاموال يلعب دورا في فتح الحسابات البنكية .

بالنسبة لمؤشر فتح حساب بنكي فتقدر النسبة بـ 37% وهي قليلة لان فتح الحساب البنكي هي اولى الخطوات لربط العلاقة بين

جدول رقم (05) : مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المؤشر	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية
المؤشر	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية
النسبة	3%	3%	19%	32%	30%	23%
المؤشر	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية
النسبة	3%	6%	2%	7%	12%	21%
المؤشر	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية
النسبة	9%	7%	4%	7%	5%	43%
المؤشر	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية	الخدمات المالية
النسبة	5%	4%	2%	20%	2%	17%

المصدر : من موقع البنك العالمي - بيانات الشمول المالي لكل دول العالم <https://data.albankaldawli.org>

3-4-3- البنوك الإسلامية وقدرتها على تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من التحديات في سبيل المساهمة في تعزيز الشمول المالي، وهذا على اعتبارها حلقة وصل تساهم في إيصال الخدمات المالية إلى الفئات المحرومة في المجتمع، ولكي تحقق ذلك لا بد لها من انتهاج جملة من الإجراءات نذكرها في ما يأتي (Iqbal, 2012) :

أ- تعزيز الشمول المالي تحدي بالنسبة للبنوك الإسلامية:

تحتاج البنوك الإسلامية بهدف تعزيز الشمول المالي إلى تطوير "النموذج الحالي لجذب المودعين وتوسيع خدمات الائتمان عن طريق تكييف أدواتها لتلبية احتياجات السوق، حيث يمكن للمصارف الإسلامية إنشاء وحدات أعمال صغيرة و متوسطة الحجم، و مواصلة تطوير الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري التي تتناسب مع التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى تحسين تدريب موظفي البنوك على الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . كما يمكن أن يؤدي إنشاء صناديق الأسهم الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في تنويع مصادر التمويل والحد من تكلفة التمويل . " كما يمكنها أيضا التنويع في صكوك التمويل الإسلامي حتى تتناسب مع الفئات المحرومة في المجتمع، تقديم قروض حسنة إلى الفقراء بهدف تمويل نشاطهم الفلاحي . وعلى البنوك الإسلامية أيضا الاستفادة تطورات التكنولوجيا الحديثة في ابتكار خدمات مالية تتناسب وتطلعات العملاء الحاليين أو حتى المحتملين.

ب- التقيد بمبادئ مجموعة العشرين للشمول المالي: والتي تتمثل في:

التنوع : استخدام مجموعة واسعة من الخدمات بأسعار معقولة (المخدرات والائتمان والمدفوعات والتحويلات والتأمين)

الابتكار : تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة للتوسيع الوصول إلى النظام المالي واستخدامه،

الحماية : من خلال إتباع نهج شامل لحماية المستهلك

التمكين : تطوير المعرفة المالية والقدرة المالية.

التعاون: إنشاء بيئة مؤسسية مع خطوط واضحة للمساءلة والتنسيق داخل الدولة؛

التناسب : بناء سياسة وإطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر والفوائد التي تنطوي عليها هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند على فهم الفجوات والحواجز في التنظيم الحالي.

النتائج والاقتراحات : من أهم النتائج والاقتراحات التي يمكن إدراجها في هذا الموضوع مايلي:

- أظهرت الكثير من الدراسات ان شرائح كبيرة محرومة من الخدمات المالية لأسباب دينية ، لذا وجب فتح نوافذ مالية تتناسب ورغبات هاته الشرائح وهي احسن وسيلة لإدماجهم .

- تكثيف انتشار البنوك والنوافذ الاسلامية وتنوع المنتجات وتطوير وسائل الدفع ودراسة الاسواق ومعرفة مطالب ورغبات افراد المجتمع وتسويق المنتجات البنكية والعمل على تلبيةها والترويج للمنتجات الجديدة ؛

- نشر الوعي والتثقيف المالي والتقرب من المستثمرين والمواطنين و التعريف بالنوافذ الاسلامية ومنتجاتها ، ودعم القطاع المالي الخاص ، خاصة و ان الجزائر توجد بها 6 بنوك عمومية تستحوذ على 85% من الاصول المالية للبنوك ، وهي متأخرة جدا ونقص الكثافة المالية .

- الاستفادة من الدول الرائدة في هذا المجال ومحاولة توفير منتجات مشابهة لها مثل ماليزيا ، السعودية ، البحرين ، السودان... الخ
- الذي يلاحظ اعتماد الجزائر على النوافذ الاسلامية هو غياب الارادة و الترويج لهذه المنتجات وبالتالي وجب استعمال كل الوسائل لتدارك الامر؛

- العمل على زرع الثقة في البنوك الجزائرية وهذا بعد الهزات التي عرفتها البنوك من قبل ، ونشر الوعي ، خاصة وان المواطن اصبح ينظر الى التمويل البنكي اموال مستباحة توزعها لشراء السلم الاجتماعي وتمويل المشاريع الفاشلة بدون دراسة ، خاصة مشاريع انساج وكناك.... الخ؛

خاتمة :

عرفت الصناعة المالية الاسلامية في الآونة الاخيرة نمواً متسارعاً على الصعيدين العالمي والعربي خاصة بعد الازمة المالية العالمية 2007-2008 ، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً نظراً للإقبال الكبير عليها من طرف المجتمعات الاسلامية والغربية على حد سواء وهذا بفضل تحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة وتبني التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي وادخال جميع شرائح المجتمع في الخدمات المالية وتلبية رغباتهم ومواجهة التحديات المصرفية الاسلامية كتوفير البيانات المالية ونشرها وتوفير ضمانات عينية، ونشر الثقافة المالية وتدعيم القطاع المالي الخاص ، وتوفير الترسنة القانونية المخفزة للنشاط المالي الاسلامي، وفي هذا اصدرت الجزائر النظام 20-02 الذي يعتبر لبنة في الطريق الصحيح لإدماج شريحة كبيرة من المجتمع في النظام المالي اذ لا ينقص تطبيق هذا النظام الا الارادة ونشر الوعي والتثقيف المالي وتكثيف الوجود المصرفي على المستوى الوطني .

- 1-Iqbal, M. Z. (2012). The Finance of Islamic Finance
- 2 -Islamic financial services Industry : stability report2020 P12
- 3- <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>
- 4- <https://data.albankaldawli.org>
- 5- ابراهيم، ا. ب. (2012). ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية عمان الاردن دار النفائس
- 6- الرشيد، م. ع. ا. (2015). المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية عمان الاردن دار النفائس
- الطيب، ح. (2020). الشمول المالي. : صندوق النقد العربي
- 7- جدي، س. (2015/2014). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة ماليزيا والسودان شهادة ماجستير الجزائر قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة
- 8- شني، ص. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة 02/03.
- 9- لخضر، ا. (2020). الصناعة المالية والمصرفية في الوطن العربي والإسلامي بين الانجازات المحققة والرهانات الإسلامية.
- 10- لعش، & شرفي. (2015). أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة مصرف الامارات الإسلامي في اصدار صكوك الاجارة.
- 11- مصيطفي، ع. ا. (2020). تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الاسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية - اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية نموذجاً المجلة الدولية للمالية الريادية 3(1)، 17.
- 12- مصيطفي، ع. ا.، & بوهري، ع. (2020). تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية-اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية نموذجاً. *The International Revue of Entrepreneurial Finance*, 3(1).
- 13- معمر، ف. ص. ح. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي مجلة التكامل الاقتصادي 07(04).
- 14- منال، م. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. دفاثر البحوث العلمية، 9(1)، 590-611.
- 15- يلغاسم، س. (2007). اسس البحث العلمي ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- 16- محمد عبد حسين الطائي(2010) ، التجارة الالكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، دار الثقافة ، الاردن
- 17- العشي هارون وبوراس فايزة (2018) ، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9 ، العدد 3،
- 18- خالد أحمد فرحان المشهداني، و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي(2003) ، مدخل إلى الأسواق المالية.دار الأيام الأردن .
- 19- لحسن دردوري، و سمية بلقاسمي(2007)، واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، .مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، الجزائر .